

خلال ترؤسه اجتماع مجلس إدارة معهد الإدارة العامة.. الشيخ خالد بن عبدالله:

الاستثمار المستدام في رأس المال البشري محرك رئيسي لتعزيز كفاءة الأداء في القطاعين العام والخاص



بناء منظومة إدارية متطورة. كما جرى خلال الاجتماع استعراض عدد من المشاريع البحثية والدراسات التي يعمل المعهد على إعدادها، التي تهدف في مجملها إلى استشراف مستقبل العمل الحكومي، ومواكبة التطورات التقنية المتسارعة وكيفية توظيفها في الإدارة العامة، فضلاً عن المبادرات الرامية إلى تطوير بيئة العمل والارتقاء بها. وفي ختام الاجتماع أعرب نائب رئيس مجلس الوزراء عن شكره وتقديره للإدارة التنفيذية للمعهد، مشيداً بجهودها المبذولة في تنفيذ الخطط والبرامج المعتمدة بكفاءة عالية، ومساعدتها المستمرة لتحقيق الغايات المرجوة.



ملحوظة في أعداد المتدربين التشغيلي للمعهد منذ مطلع العام الجاري حتى الربع الثالث منه، التي أظهرت زيادة

بيئة العمل، ما ينعكس إيجاباً على مساعي التطوير الشاملة وتلبية التطلعات المنشودة. جاء ذلك لدى ترؤسه صباح أمس الاجتماع الثالث لمجلس إدارة معهد الإدارة العامة لعام 2026، بحضور أعضاء مجلس الإدارة. وخلال الاجتماع نوه بأهمية الخطوة الاستراتيجية المتمثلة في إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستفادة من البرامج القيادية والإدارية التي يقدمها المعهد، وذلك على نحو أسهم في تعزيز الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص، وتبادل الخبرات، لتزويد سوق العمل بكفاءات قادرة على مواكبة المتغيرات المتسارعة. واستعرض المجلس

أكد الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء أن الاستثمار المستدام في رأس المال البشري يعد محركاً رئيسياً لتعزيز كفاءة الأداء في القطاعين العام والخاص، بما يرفد مسيرة التنمية الشاملة بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بالكوادر الوطنية المؤهلة والكفاءات الإدارية المتميزة. وأوضح أن البرامج التدريبية المتخصصة تسهم بشكل مباشر في رفع جودة الخدمات الحكومية، وترسيخ ثقافة الابتكار والتميز في

الشيخ محمد بن سلمان بن حمد: المبادرات البيئية ركيزة أساسية في دعم التوجهات الوطنية نحو حماية البيئة وصون مواردها الطبيعية



المجتمعية تمثل عنصراً مهماً في دعم الجهود الوطنية في المجال البيئي، وتعزيز التعاون بين مختلف فئات المجتمع لتحقيق الأهداف المنشودة.

البحريني من وعي واهتمام بالقضايا البيئية، وما يبديه من تفاعل إيجابي مع المبادرات الوطنية الهادفة إلى حماية البيئة وصون مواردها الطبيعية، مؤكداً سموه أن المشاركة

وترسيخ الممارسات الصديقة للبيئة، بما يدعم استدامة الموارد الطبيعية ويحافظ على البيئة. كما نوه سموه بما يتحلى به المجتمع



ولفت سموه إلى أن تحقيق أهداف خطة التشجير يتطلب تكاتف الجهود، وتعزيز إسهام الأفراد ومؤسسات المجتمع في المبادرات الرامية إلى زيادة الرقعة الخضراء

توجيهات سموه تشكل دافعاً لمواصلة تكامل الجهود وتحقيق المزيد من المنجزات في تنفيذ خطة التشجير ومبادرة قـرم البحرين، بما يسهم في تحقيق الأهداف الوطنية لمختلف المبادرات. جاء ذلك لدى ترؤس سموه، في قصر الرفاع أمس، اجتماعاً لاستعراض آخر مستجدات تنفيذ خطة التشجير ومبادرة «قـرم البحرين»، بحضور عدد من كبار المسؤولين، حيث اطلع سموه على مسارات العمل ومراحل الإنجاز، مشيداً بالجهود الطيبة التي تواصل بذلها كل الجهات المعنية ودور المبادرات المجتمعية في دعم وتعزيز هذه الجهود. وأشار سموه إلى أهمية مواصلة تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التشجير، مشيداً بالمشاركة الواسعة في فعاليات «أسبوع الشجرة»، التي عكست أهمية ثقافة التشجير وتعزيز الشراكة المجتمعية في دعم المبادرات الوطنية الهادفة إلى الحفاظ على البيئة.

أكد سمو الشيخ محمد بن سلمان بن حمد آل خليفة أن المبادرات البيئية تمثل ركيزة أساسية في دعم التوجهات الوطنية نحو حماية البيئة وصون مواردها الطبيعية بما يسهم في استدامتها، مشيراً سموه إلى ما يمثلته أسبوع الشجرة من أهمية في نشر الوعي حول حماية البيئة عبر تشجيع التوسع في أعمال التشجير وزيادة المساحات الخضراء، بما يحقق رؤى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء. وأعرب سمو الشيخ محمد بن سلمان بن حمد آل خليفة عن خالص الشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على ما يوليه سموه من دعم متواصل للمبادرات البيئية الوطنية، وحرصه على ترسيخ ثقافة التشجير وتعزيز المشاركة المجتمعية من خلال أسبوع الشجرة، مؤكداً أن

بحث التعاون في مجالات الطاقة بين البحرين والأمم المتحدة



للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بجهود مملكة البحرين في دعم مسارات التنمية المستدامة ومبادراتها الوطنية في هذا المجال، مؤكداً حرص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تعزيز التعاون مع المملكة بما يخدم الأهداف المشتركة.

وبحث الجانبان عدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، من بينها تعزيز التعاون في مجالات الطاقة والاستدامة وكفاءة استخدام الموارد. من جانبه، نوه الدكتور عبدالله السدردي الأمين العام المساعد للمكتب الإقليمي بالأمم المتحدة ومدير المكتب الإقليمي للسدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بحضور أسماء شلي الممثل المقيم للبرنامج في مملكة البحرين. وأكد الوزير حرص مملكة البحرين على مواصلة تطوير قطاعي الكهرباء والماء، وتعزيز كفاءة الطاقة، والتوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة، بما يتماشى مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وينسجم مع التوجهات والخطط الوطنية ذات الصلة.

البحرين تلقي بياناً باسم دول مجلس التعاون بشأن استخدام حق النقض

ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة يدعم جهود إصلاح مجلس الأمن



نحو تعزيز دورها في مناقشة استخدام حق النقض (الفيتو)، وشدد البيان على أن الهجمات الإيرانية التي استهدفت دول مجلس التعاون تمثل تحدياً لقرارات مبادئ التعاون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتستدعي موقفاً دولياً حازماً ومسؤولاً لمنع هذه الهجمات، موضحاً أن اعتماد مجلس الأمن القرار رقم 2817 يعكس أهمية اضطلاع المجلس بمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين. كما أشار البيان إلى أن عدم اعتماد مشروع القرار المتعلق بأمن الممرات المائية وحرية الملاحة الدولية، ولا سيما في مضيق هرمز، إثر استخدام حق النقض، يؤكد أهمية تعزيز الحوار وتقريب وجهات النظر بين الدول، بما يسهم في معالجة القضايا الإقليمية والدولية بروح المسؤولية المشتركة.

أكدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهمية تعزيز دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في مناقشة استخدام حق النقض (الفيتو)، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة، بما يسهم في دعم جهود إصلاح مجلس الأمن وتعزيز قدرته على الاضطلاع بمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين. جاء ذلك في البيان الذي ألقاه السفير جمال فارس الرويعي المنسوب الدائم لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة في نيويورك، باسم دول مجلس التعاون، خلال جلسة الجمعية العامة بشأن مناقشة حق النقض، ضمن أعمال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأشار البيان إلى أن اعتماد الجمعية العامة القرار رقم 76/26 في عام 2022 شكل خطوة مهمة



قائمة في جميع الأحوال. كما جرى تبادل وجهات النظر بشأن عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وسبل تطوير آليات التنسيق والتعاون بما يدعم مسيرة العمل الخليجي المشترك ويحقق الأهداف المنشودة.

وضع إطار عام خليجي يستند إلى التجارب الوطنية للسدول الأعضاء، بما في ذلك تجربة مملكة البحرين، ليشكل إطاراً مؤسسياً عاماً للاستخدام المسؤول لأدوات الذكاء الاصطناعي، مع المحافظة على سرية الوثائق والمعلومات، وضمان بقاء المسؤولية والمراجعة البشرية

تقتضيها طبيعة العمل التشريعي. وذكر رئيس هيئة التشريع والرأي القانوني أن الاستراتيجية المقترحة والمقدمة من مملكة البحرين تتناول محوراً جديداً يتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي في العمل التشريعي، مضيفاً: «وهو موضوع يفرض نفسه بقوة لما يقدمه من مزايا فريدة، وما يواجهه - في المقابل - من تحديات وسلبات بدأت تطفو على السطح. وهو ما يحتم علينا وضع سياسات وقواعد واضحة تضمن لإدارات التشريع الاستفادة القصوى من هذه التقنيات وتجنب مخاطرها». وبين المستشار نواف عبد الله حمزة أن الهيئة وضعت مؤخرًا الدليل العام لحكومة استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في أعمال هيئة التشريع والرأي القانوني، داعياً إلى

استراتيجية عمل اللجنة الدائمة للأعوام (2027-2029) وما تضمنته من مقترحات، ومناقشة منهجية إعداد ومراجعة مشروعات الأنظمة (القوانين) الموحدة ولوائحها التنفيذية، بما يسهم في الارتقاء بجودة التشريعات الخليجية وتعزيز اتساقها، فضلاً عن عدد من الموضوعات الأخرى ذات الاهتمام المشترك. كما تقدمت هيئة التشريع والرأي القانوني في الاجتماع بمقترحين، يمثل الأول في وضع إطار خليجي مشترك لحكومة استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في إدارات التشريع بدول المجلس عبر التقدم بمسودة دليل عام متكامل، أما المبادرة الثانية فتتمثل في إعداد مدونة سلوك موحدة للعاملين في إدارات التشريع بدول مجلس التعاون، ترسخ القيم والمبادئ المهنية التي

البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء تولى اهتماماً راسخاً بدعم منظومة العمل الخليجي المشترك، وترسيخ روابط الأخوة والتكامل بين دول المجلس، انطلاقاً من وحدة الهدف والمصير والمصالح المشتركة. وأشار المستشار نواف عبدالله حمزة إلى أهمية هذا الاجتماع الذي يمثل محطة مهمة لتعميق التعاون التشريعي بين إدارات التشريع بدول المجلس وتبادل الخبرات فيها، بما يسهم في دفع مسيرة التكامل بين دول المجلس ويتوافق مع توجهات ورؤى أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. واستعرض اللقاء عدداً من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، من بينها مشروع

في إطار رئاسة مملكة البحرين للدورة السادسة والأربعين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ترأس المستشار نواف عبد الله حمزة رئيس هيئة التشريع والرأي القانوني الاجتماع الواحد والثلاثين للجنة الدائمة لمسؤولي إدارات التشريع بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عُقد في المنامة، بحضور الشيخ سلطان بن محمد بن سعود آل ثاني، الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والقانونية بالأمانة العامة لمجلس التعاون. وفي مستهل اللقاء، رغب رئيس هيئة التشريع والرأي القانوني بمسؤولي إدارات التشريع، ورؤساء وأعضاء الوفود المشاركة، مؤكداً أن مملكة البحرين، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك